مدير التعاون الدولي بالديوان الوطني لمكافحة المخدرات يكشف:

المخدرات لا تصنّع في الجزائر

كشف مدير التعاون الدولي بالديوان الوطني لمكافحة المخدرات عيسى قاسمي أن كمية المخدرات المحتجزة لهذه السنة قد بلغت 6 أطنان، مضيفا أن ما نسبته 96 بالمائة من المدمنين في الجزائر كانت بدايتهم بالسيجارة، ليتطور إدمانهم إلى باقي الأنواع الأخرى.

ناهد زرواطي

وفيما أكد عيسى قاسمي وجود مزارع للمخدرات بالجزائر مثل التي أكتشفت مؤخرا بولايات عدة من الوطن على غرار أدرار، بجاية وتبسة، نفى المتحدث وجود إنتاج صناعي للمخدرات في الجزائر، مؤكدا أن المكتشف من المزروعات في المساحات الصغيرة موجهة للاستهلاك الشخصي، الشيء الذي أشار أنه قابل للتطور إلى حد التسويق، إذا ما لم يتم التحكم فيه من قبل المصالح المختصة "لا أخفيكم بأنها بدأت تتفشى عبر شبكات التهريب التي تساعد الفلاحين أحيانا بالبذور مجانا، والواجب هنا يعود لمصالح الأمن التي يجب أن تتجند وتأخذ كامل التدابير للحد من هذا التجاوز".

أما بخصوص الكميات الكبيرة التي تدخل الجزائر عن طريق الحدود المغربية، أضاف مدير التعاون الدولي بالديوان الوطني لمكافحة المخدرات في تصريح له على هامش مبادرة تحسيسية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات نظمت أمس بمقر المجموعة الجهوية الثامنة لوحدات الجمهورية بالقبة، وأضاف أن ما نسبته 60 بالمئة من القنب الموزع في العالم مصدره المغرب بإنتاج قدره 4000 طن سنويا، مشيرا إلى أن أغلب الكميات التي تدخل الجزائر مصدرها المغرب، منتقدا غياب التوعية في هذا البلد بشأن مخاطر انتشار المخدرات، خاصة في بعض الأماكن بطنجة التي نجد فيها لافتات يكتب عليها "ممنوع تعاطي المخدرات هنا" ما يعني السماح بتعاطيها في أماكن الأخرى. كما أعلن المتحدث عن إنشاء عدد من المشاريع ستطبق بالشراكة مع وزارة الصحة في طور الإنجاز، حيث سيتم إنشاء 15 مركزا جديدا للعلاج الاستشفائي الذي سيلقى فيه المتعاطي كل الوسائل الضرورية لعلاجه، بما أن فترة العلاج ستكون طويلة تصل إلى شهر أو أكثر. كما أن هناك أيضا 53 مركزا بينيا، أي قرابة المركز الواحد لكل ولاية، عدا الولايات الكبرى مثل الجزائر ووهران فإنه سيتم تخصيص مركزين لكل منها، فضلا عن تخصيص 158 خلية إصغاء سيتم وضعها داخل كل مستشفيات الوطن. وعن الهدف المرجو من وراء إنشاء هذه المراكز أجاب مدير التعاون الدولي الهدف هو الأخذ بيد المدمنين من خلال الوصول إليهم ثم سماعهم ومن نجد بأنه قد فات المرحلة الأولى من الإدمان سيتم تحويله إلى المركز الجديد للعلاج" كما قال "اليوم".

وفيما يتعلق بالمخطط الوطني الأول الذي بدأه الديوان الوطني لمكافحة المخدرات حول السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات 2003، صرح عيسى قاسمي أنه سيشرع في تقييمه "لقد عملنا بهذا المخطط منذ 2003، وهذا بمشاركة فعلية كبيرة من طرف عدة قطاعات أين عملنا على الإعلام والتوجيه، الموافقة على قوانين دولية من طرف الجزائر في هذا المجال، تشديد الخناق على المهربين والمساعدة على إنشاء العديد من الجمعيات التي تساعد ولو بالقليل على مجابهة هذه الآفة".

ن ز